

# الهجمات على العاملين بالصحة في مناطق النزاع وصلت لأعلى مستوى على الإطلاق في عام 2023



الأربعاء 22 مايو 2024 08:23 م

كشفت تقرير جديد أن الهجمات على العاملين في مجال الصحة والمستشفيات والعيادات في مناطق النزاع قفزت بنسبة 25% العام الماضي إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق.

وقال تحالف حماية الصحة في النزاعات إنه في حين أن هذه الزيادة كانت مدفوعة إلى حد كبير بالحروب الجديدة في غزة والسودان، فإن الصراعات المستمرة مثل أوكرانيا وميانمار شهدت أيضًا استمرار مثل هذه الهجمات "بوتيرة لا هوادة فيها".

وسجل الباحثون أكثر من 2500 حادثة "عنف ضد الرعاية الصحية أو عرقلتها" في عام 2023، بما في ذلك قتل أو اختطاف العاملين في المجال الصحي وقصف المستشفيات ونهبها واحتلالها.

ودعا التحالف إلى محاكمات وطنية ودولية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تنطوي على هجمات على الجرحى والمرضى والمرافق الصحية والعاملين في مجال الصحة.

وسلط تقريرها الضوء على حالات الهجمات على مستشفيات الأطفال والمواقع التي تدير حملات التحصين، مما يجعل الناس عرضة للأمراض المعدية. كما حذرت من اتجاه جديد لاستخدام الطائرات المسيّرة المسلحة بأسلحة متفجرة لاستهداف المرافق الصحية.

وقال ليونارد روبنشتاين، الأستاذ بكلية جونز هوبكنز للصحة العامة، والذي يرأس التحالف، إن العنف الذي تعرض له العاملون في مجال الرعاية الصحية والمرافق "وصل إلى مستويات مروعة". وأضاف أن التقرير تضمن أمثلة حيث تم استهداف العمال عمدًا، وأمثلة أخرى حيث كان المقاتلون متهورين أو غير مباينين بالضرر الذي تسببوا فيه.

وتابع روبنشتاين: "إن الافتقار إلى ضبط النفس الذي نشهده، منذ بداية الصراعات، يوحي لي بأن قانون حماية الرعاية الصحية ليس له أي معنى بالنسبة للمقاتلين".

وأضاف: "السمة الوحيدة الثابتة للهجمات هي استمرار الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. ولأكثر من عقد من الزمان، وعلى الرغم من التزاماتها المتكررة، فشلت الحكومات في متابعة هذه الالتزامات وإصلاح ممارساتها العسكرية، ووقف نقل الأسلحة إلى مرتكبي الجرائم وتقديم المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة".

ويتكون التحالف من أكثر من 40 منظمة غير حكومية، وقد أصدر تقارير سنوية على مدى السنوات الـ 11 الماضية. وحددت 2562 حادثة عنف أو عرقلة للرعاية الصحية في النزاعات في عام 2023.

وشملت هذه 685 حالة تم فيها اعتقال أو اختطاف العاملين الصحيين - بما في ذلك الأطباء والممرضات وسائقي سيارات الإسعاف، و487 حالة قُتلوا فيها، أي ضعف العدد تقريبًا في عام 2022.

وفي حالات أخرى، تضررت المرافق الصحية أو دمرت على يد القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية. وخلص التقرير إلى أن تلك المنشآت "تم احتلالها بشكل متزايد أو أعيد استخدامها لأغراض عسكرية"، في انتهاك للقانون الإنساني.

وقال الباحثون إنه ينبغي اعتبار هذه الأرقام أقل من الواقع، لأنه من الصعب الحصول على معلومات من مناطق النزاع.

وحددوا 11 دولة ومنطقة تأثرت فيها الخدمات الصحية للأطفال، بما في ذلك قصف أو احتلال مستشفى النصر للأطفال في مدينة غزة، ومركز جوانا أمل للأطفال المصابين بالسرطان في الخرطوم، ومستشفى خيرسون الإقليمي السريبي للأطفال في أوكرانيا.

وحذر التقرير من أن الصراعات الطويلة الأمد لها "آثار تراكمية ودائمة"، مما يترك نظامًا صحيًا فاعلاً قليلاً أو معدومًا حتى بعد انتهاء أعمال العنف.

وأردف روبنشتاين: "التأثير على حصول السكان على الرعاية الصحية هائل في أعقاب هذه الهجمات - ويستمر حتى مع تراجع الصراعات، وهو ما نراه في تجفراي، إثيوبيا، في اليمن - بسبب الدمار، أو الأضرار الشديدة. الأضرار التي لحقت بالنظام الصحي، ورحيل الكثير من العاملين في مجال الصحة".

وقال إن تصريحات الدكتور تيدروس أدهانوم جيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، ومسؤولين آخرين يدينون العنف تجاه الرعاية الصحية يمكن أن تكون "أساسًا لقيادة عالمية أكثر تضامراً".

ورأى روبنشتاين إن ذلك يجب أن يشمل الملاحظات القضائية لتوفير العدالة ويكون بمثابة رادع  
<https://www.theguardian.com/global-development/article/2024/may/22/attacks-health-war-bombing-looting-hospitals-killing-medics-gaza-sudan-ukraine-humanitarian-law>